الاستثمار في السكان الريفيين

يرجى المطابقة مع الإلقاء

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق
الدورة الثانية - الجزء الثاني

بيان افتتاحي

من

جيلبير أنغبو

رئيس

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

مقر الصندوق

روما، إيطاليا

22 يوليو/تموز 2020

شكرا جزيلا، Kyle،

وتحية حارة لجميع المندوبين،

أصحاب السعادة، والزملاء الأعزاء،

إن الأوقات الاستثنائية تتطلب تدابير استثنائية. ومما لا شك فيه أن اجتماع اليوم هو اجتماع غير عادي. إنه في الواقع الجزء الثاني من دورة تجديد الموارد التي بدأت في يونيو/حزيران.

ومن هذا المنطلق، اسمحوا لي أن أُمهِّد لمناقشاتنا خلال اليومين المقبلين.

والحقّ أقول إن نتيجة هذه المشاورات ستتجسَّد، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في مدى تقديرنا للصندوق وعمله.

إن الجائحة تدفع الأمم إلى التفكير في مصالحها الذاتية. وإن الاستجابة لحالة الطوارئ باهظة، والآفاق الاقتصادية العالمية منذرة بالسوء.

والواجب علينا الآن أكثر من أي وقت مضى أن نزيد دعمنا لأفقر الناس والجوعى في العالم.

إن الفقر والجوع يفضيان إلى اليأس الذي يُأجِّج بدوره النزاع ويُغذي الهجرة وعدم الاستقرار.

وإن السبيل إلى الازدهار والاستدامة والصمود على الأجل الطويل هو التوصل إلى الأسباب الجذرية.

السيدات والسادة،

يحتل الصندوق مكانة بارزة لإننا نوجه جميع استثماراتنا إلى المناطق الريفية التي يعيش فيها أفقر الناس وأكثرهم معاناة من التهميش.

واستطعنا في السنة الماضية أن نصل إلى 115 مليون من السكان الريفيين الفقراء في 97 بلداً. وكان أكثر من نصفهم من النساء.

وفي نفس السنة وحسب ما ذكرته تقاريرها:

- وصلت المؤسسة الدولية للتنمية إلى 4.4 مليون مزارع، ربعهم من النساء.
- وصل مصرف التنمية الأفريقي إلى 9 ملايين مزارع، 47 في المائة منهم من النساء.
- استثمر مصرف التنمية الآسيوي في 6.6 مليون من السكان الريفيين.

وسنُناقش سيناريو التمويل الأنسب للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

وأود أن أُذكِّر بالمتغيرات الرئيسية التي تتشكل منها أجزاء هذا اللغز الذي ينبغي أن نحله، بالإضافة إلى التوصل إلى توافق عام في الآراء حول عملية الانتقال/التخرج. وحول هذه المسألة يعقد الرئيس المستقل أول اجتماع للمجموعة المخصصة يوم الإثنين المقبل.

(أ) من الضروري حتماً أن يظل دعمنا المالي للبلدان المؤهلة للاستفادة من إطار القدرة على تحمل الديون على الأقل عند مستوى 600 مليون دولار أمريكي تقريبا، وهو نفس المستوى الذي كان عليه في التجديد الحادي عشر للموارد. وعلاوة على ذلك، سنتناول الزيادة المحتملة في عدد البلدان المؤهلة للاستفادة من إطار القدرة على تحمل الديون، لا سيما بسبب أثر جائحة كوفيد-19.

(ب) سنتمسك بقرار المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2019 والذي يقضي بأن يستند إطار القدرة على تحمل الديون إلى سداد مدفوعات مسبقة.

(ج) من المفهوم أن القيمة المطلقة لدعمنا المالي المقدَّم إلى البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا في جميع السيناريوهات تبدو أعلى من المبلغ المخصص للبلدان منخفضة الدخل. وسبب ذلك هو أن لدينا 27 بلداً من البلدان منخفضة الدخل و35 بلداً من البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، بما فيها البلدان التي لديها أعداد كبيرة من السكان، مثل الهند ونيجيريا وبنغلاديش وباكستان.

(د) لكن من المهم أن نضع في اعتبارنا أن نصيب الفرد من الدعم في البلدان منخفضة الدخل أعلى منه في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. وفي السيناريوهين دال وهاء، يُقدَّر الدعم المقدم إلى البلدان منخفضة الدخل بما يتراوح بين 3.6 و4 دولارات أمريكية للفرد مقابل ما يتراوح بين 1 و1.17 دولار أمريكي في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا.

(هـ) لا تزال النزاهة المالية والاستدامة المالية والمسؤولية المالية تُشكِّل حجر الزاوية في بلْورة دعمنا للدول الأعضاء.

(و) أوقن أنكم ستتفقون معي على أنه في ضوء الرسائل التذكيرية الكثيرة التي بثتها تقارير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم في السنوات الأخيرة والتي تُسلط الضوء على تفشي انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية - وفي سياق الآثار السلبية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 - يجب أن تتضافر جميع جهودنا من أجل ضمان توسيع برنامج القروض والمِنح بصورة حاسمة.

ولكل هذه الأسباب، نرى أنه من المعقول استبعاد الخيارات ألف وباء وجيم وأن تنصب مداولاتنا على الخيارين دال وهاء.

واسمحوا لي أن أُذكِّر بأن التمويل الأساسي إذا ظل على حاله أو إذا زاد بنسبة ضئيلة، سيتراجع في الواقع التمويل الذي تحصل عليه البلدان منخفضة الدخل - لا سيما البلدان التي تعاني من مديونية حرجة. ويجب ألاّ ندع ذلك يحدث إذا أردنا أن نظل أوفياء "لعلة وجودنا".

إن السبيل الوحيد أمام الصندوق لزيادة دعمه للبلدان منخفضة الدخل هو زيادة مواردنا على مستوى السيناريو الأعلى المحدَّد بمبلغ 1.7 مليار دولار أمريكي. وهذا هو خيارنا هاء.

وإذا لم يوسِّع الصندوق عمله في المناطق الريفية من البلدان منخفضة الدخل فمن ذا الذي سيفعل ذلك؟

إن الطلب على خدماتنا كبير.

على سبيل المثال، في مجال البيئة والمناخ -- بالإضافة إلى برنامج التأقلم لصالح زراعة الحيازات الصغيرة + واستكمالاً له -- سنعمل في شراكة مع مبادرة الجدار الأخضر العظيم ومبادرة الاستدامة والاستقرار والأمن. وقطعنا شوطاً كبيراً في مناقشاتنا مع الصندوق الأخضر للمناخ حول الارتقاء بمستوى اعتمادنا.

وقطعنا أيضاً أشواطاً واسعة في العناية الواجبة الجارية في استثماراتنا الأولى في القطاع الخاص.

السيدات والسادة،

أُدرك أن مطالبة الدول الأعضاء بدعم الخيار هاء يبدو مطلباً كبيراً، وخاصة في اقتصاد اليوم. ولكن اسمحوا لي أن أضع ذلك في سياقه الصحيح. إن المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للزراعة من كبار المانحين لا تتجاوز 2 في المائة في المتوسط. ومن هذه النسبة، لا يحصل الصندوق إلاّ على 0.2 في المائة.

واسمحوا لي أن أُكرر أننا سنكون قد فشلنا لو أن هذا التجديد للموارد قد أدى بحكم الواقع إلى انحراف مهمتنا عن البلدان منخفضة الدخل إلى البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا بسبب عدم كفاية التمويل للبلدان المؤهلة للاستفادة من إطار القدرة على تحمل الديون.

وأود من هذا المنطلق أن أدعو جميع أصحاب المصلحة إلى التعاون والتفاهم والثقة كي نتمكن من التوصل إلى توافق عام في الآراء على مختلف جبهات هذه العملية.

الزملاء الأعزاء،

يُسعدني ويُشرفني الآن أن أُقدِّم المبعوثَين الخاصين للصندوق في التجديد الثاني عشر للموارد. وهما بالنسبة لكثيرين منا شركاء وأصدقاء قدامى.

معالي الدكتور Olusegun Obasanjo، الرئيس السابق لنيجيريا ورئيس مؤسسة جائزة الغذاء الأفريقية. وهو أحد الآباء المؤسسين للصندوق ومعروف بتفانيه في سبيل الأمن الغذائي وأنشطة الأعمال الزراعية والاستثمار الريفي. ومعروف عنه بطبيعة الحال رؤيته للتنمية الأفريقية الابتكارية في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ودعم إنشاء الجدار الأخضر العظيم.

معالي السيد Hailemariam Desalegn، رئيس وزراء إثيوبيا السابق والرئيس الحالي لتحالف الثورة الخضراء في أفريقيا. لقد كان دوماً مدافعاً قوياً عن الزراعة والتنمية. ومنذ تركه منصبه، واصل معالي السيد Desalegn عمله مع الحكومة والشركاء لإحداث تحول اجتماعي واقتصادي - ليس فقط في إثيوبيا، بل وفي عموم أفريقيا.

وإن من دواعي الشرف للصندوق أن يستفيد من هذين الزعيمَين العالميَين المهمَين في التجديد الثاني عشر للموارد.

وأخيراً، أود أن أُشيد بحضور سعادة السيدة Josefa Sacko بصفة مراقب في جلسة تجديد الموارد اليوم. وقد عُيِّنت السيدة Sacko مفوضة الاتحاد الأفريقي للاقتصاد الريفي والزراعة بناءً على طلب خاص من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

شكراً جزيلاً.